

الدور العام للكتاب والمثقفين

إدوارد سعيد

في مثل هذه الأيام، تقريبا، قبل عشرين عاما، عقدت مجلة The Nation مؤتمرا للكتاب في نيويورك، معلنة عنه بلا تحديد - كما فهمت التكتيك - لمن هو الكاتب، أو طبيعة المؤهلات التي تخوّل هذا الرجل أو تلك المرأة حضور المؤتمر. فكانت النتيجة حضور مئات الأشخاص بالمعنى الفعلي للكلمة، واكتظاظ قاعة الرقص في فندق بوسط منهاتن بالحاضرين.

كان المقصود من المناسبة أن تكون ردا من جانب المثقفين والفنانين على بداية عهد ريغان. وأذكر من المداوولات أن سجالاتا حادا نشب لفترة طويلة من الوقت حول تعريف الكاتب، على أمل التخفيف من عدد الحاضرين، أو بلغة أكثر صراحة إرغامهم على الخروج. كان الهدف مزدوجا: أولا وقبل كل شيء، تحديد من يملك حق التصويت، ومن لا يملك، وثانيا تأسيس اتحاد للكتاب.

لم يحرز الكثير من التقدم على صعيد تقليص العدد، فالحشد الكبير المغتبط من الناس ظل كبيرا وصعب القيادة، إذ كان من الواضح أن كل من جاء ككاتب معارض للريغانية، بقي في القاعة ككاتب معارض للريغانية. وأذكر بوضوح أن أحد الحاضرين في لحظة ما اقترح علينا بنوع من التعقل تبني ما قيل بأنه الموقف السوفياتي في تعريف الكاتب، أي الكاتب رجل يقول بأنه كاتب أو امرأة تقول بأنها

كاتبة. وأعتقد أن الأمور استقرت عند هذا الحد، رغم تشكيل اتحاد قومي للكاتب، حصر وظيفته في قضايا مهنية تقنية من نوع صياغة نموذجية أكثر عدلاً لعقود بين الكاتب والناشرين. كما تأسس مؤتمر للكاتب الأميركيين لمعالجة القضايا السياسية لكنه تعطل بفعل أشخاص أرادوا منه تحقيق برامج سياسية معينة، لم تحظ بالاجماع.

حصلت تغييرات كثيرة في عالم الكاتب والمثقفين منذ ذلك الوقت، لكن تعبير من وما هو الكاتب أو المثقف ازداد تشوشاً وصعوبة. حاولت أن أدلو بدلوي في هذا الموضوع عبر محاضرات Reith التي قدمتها في عام ١٩٩٣، لكن الكثير من التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى وقعت بعدها، وخلال وضع الخطوط العامة لهذه المحاضرة وجدت نفسي أنقح الكثير وأضيف أشياء أخرى إلى بعض آرائي السابقة. احتل مركز القلب في تلك التغييرات مسألة حساسة متوترة تزداد اتساعاً ولم تحسم بعد حول: هل يندرج الكاتب والمثقفون في يوم من الأيام في تسميات غير سياسية أم لا، وإذا كان الأمر كذلك، نسأل على الفور، كيف وما هو المقياس؟ وقد نجمت صعوبة هذه المسألة بالنسبة للكاتب الفرد والمثقف بفعل ما يتسم به اتساع عالم السياسي والعام - إلى حد أصبح معه بلا حدود من ناحية فعلية - من تناقض ظاهري.

وربما جاز التساؤل هل فكرة المثقف أو الكاتب غير السياسي تحمل الكثير من المعنى. فلنقل أن عالم الحرب الباردة، عالم القطبية الثنائية، قد أعيدت صياغته من جديد، وتحلل بطرق مختلفة تقدم، على ما يبدو، عدداً لا نهائياً من التنوعات، أولها حول الموقع والموقف المادي والمجازي للكاتب، وثانيها تفتح أمامه أو أمامها إمكانات لعب أدوار متشعبة. هل يعني هذا أن فكرة الكاتب أو المثقف نفسها يمكن أن يكون لها ترابط منطقي أو معنى مستقل.

ومع ذلك، رغم فيض الكتب والمقالات التي تقول أن المثقفين لم يعودوا موجودين، وأن نهاية الحرب الباردة، وفتح الجامعة الأميركية بصفة أساسية أمام طوابير من الكتاب والمثقفين، وعصر التخصص، وتسليع كل شئ وتحويله إلى تجارة في الاقتصاد المعولم الجديد، كلها أشياء أدت إلى انتهاء الفكرة الرومانسية البطولية نوعاً ما عن الكاتب - المثقف المتوحد (سأربط مؤقتاً بين التعبيرين لغرض محدد هنا ثم أشرح أسبابي بعد قليل). رغم ذلك كله، ما زال هناك الكثير من الحياة في الأفكار وممارسات الكاتب - المثقف التي تمس الحقل العام، وهي إلى حد كبير جزء عضوي منه. وما كان من الممكن وجود مناقشة كهذه لو كانت الحقيقة عكس ذلك.

يصدق هذا الأمر إلى حد كبير في ثقافات معاصرة و متميزة عن بعضها لثلاث أو أربع لغات أعرف عنها بعض الشئ. فالعديد من الناس ما زالوا يشعرون بضرورة

سعيد: الدور العام للكتاب والمثقفين

النظر إلى المثقف - الكاتب كشخص يستحق الإنصات، كمرشد للحاضر المرتبك، وأيضا، كقائد لجماعة أو لاتجاه يجاهد في سبيل الحصول على مزيد من السلطة والنفوذ. المصدر الغرامشي لهاتين الفكرتين حول دور المثقف واضح.

الآن، في العالم العربي - الإسلامي، المفردات المستخدمة لوصف المثقف هي: مثقف أو مفكر. الأولى مستمدة من ثقافة (ومن هنا جاء تعبير رجل الثقافة) والثانية مستمدة من كلمة فكر (ومن هنا جاء تعبير رجل الفكر). في الحالتين تتعزز وجهة المعنى ويجري تضخيمها عند مقارنة معنى المثقف بمعنى الحكومة، التي ترى على نطاق عام في الوقت الحاضر كشيء بلا مصداقية أو شعبية، أو ثقافة وفكر.

لهذا السبب، يتجه العديد من الناس، بفعل الفراغ الأخلاقي الناجم، مثلا، عن جمهوريات سلالية، إما إلى المثقفين المتدينين أو العلمانيين بحثا عن قيادة تعجز السلطة السياسية عن تزويدهم بها، ورغم أن الحكومات برعت في استيعاب مثقفين وتحويلهم إلى ناطقين باسمها، إلا أن البحث عن مثقفين حقيقيين يتواصل، وكذلك التنافس بين المعنيين.

يحمل تعبير مثقف بصورة واضحة، في الأراضي الناطقة بالفرنسية بعض بقايا الحقل العام، الذي تصدت لنقاشه شخصيات قضت في الفترة الأخيرة مثل سارتر وفوكو وأرون، وعبرت عن وجهات نظرها لجمهور واسع جدا من الناس.

وعندما اختفى الأساتذة الكبار مع طلع الثمانينات، رافق غيابهم نوع من الرضا والارتياح، كما لو أن الأشياء الكثيرة الفائضة عن الحاجة أعطت الكثير من الزاد لشخصيات قليلة الشأن لتقول رأيها للمرة الأولى منذ زمن زولا.

وفي الوقت الحاضر، مع ما يبدو إعادة إحياء لسارتر، ومع بيير بورديو، أو أفكاره، وهي أشياء تظهر في معظم أعداد لوموند وليبراسيون، نشأت ذائقة قوية للمثقف العام لدى العديد من الناس، كما أعتقد. وعندما ننظر عن بعد، يبدو السجال بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية شديد الحيوية، وليس أحادي الجانب كما هو الأمر في الولايات المتحدة.

ولعل العرض البليغ لريمون ويليامز في Keywords حول قوة المعاني الضمنية السلبية لكلمة «المثقف» نقطة انطلاق مناسبة لفهم الدلالات التاريخية للكلمة في بريطانيا. وقد عمقت الأعمال الممتازة اللاحقة لستيفان كوليني وجون كاري وغيرهم وحسنت حقل الممارسة الذي يتواجد فيه المثقفون والكتاب.

وقد وصل ويليامز نفسه إلى حد القول: بعد منتصف القرن العشرين، أصبح للكلمة طائفة جديدة وأكبر نوعا ما من التدايعيات، ومعظمها يرتبط بالأيديولوجيا والانتاج

الثقافي والقدرة على التفكير والتعلم المنظم.

يوحى هذا الأمر أن الكلمة في الإنكليزية توسعت لتأخذ بعض السمات المألوفة في الفرنسية، وفي أوروبا بشكل عام. ولكن كما جرى في فرنسا، فإن المثقفين من جيل ويليامز قد خرجوا من المشهد (إيريك هوبسباوم اللامع والبالغ استثناء نادر) وإذا أردنا الحكم من خلال بعض خلفائه في نيو ليفت ريفيو، ربما نكون في بداية فترة جديدة من السكون اليساري، خاصة وأن الحركة العمالية الجديدة لم تدين ماضيها بصورة معمقة. وما زال مثقفو التاتشيرية والليبرالية الجديدة حيث هم (في مركز الهيمنة) ولديهم ميزة وجود الكثير من المنابر في الصحافة.

تستخدم الكلمة في الولايات المتحدة بدرجة أقل في المجالات الثلاثة للخطاب والنقاش الذي ذكرته. ويجوز لنا التساؤل عن السبب. أحد الأسباب أن النزعة المهنية والتخصص يقدمان قاعدة لعمل المثقفين أكثر مما يحدث في العربية والفرنسية والإنكليزية البريطانية. فلم يسبق أن حكمت عبادة التخصص عالم الخطاب من قبل، مثلما تفعل الآن في الولايات المتحدة.

سبب آخر، رغم أن الولايات المتحدة مليئة بمثقفين يتدفقون عبر موجات الأثير، والطباعة، والنشر الإلكتروني، إلا أن الحقل العام مأخوذ بمسائل السياسة والحكم، وكذلك اعتبارات القوة والسلطة، إلى حد أن فكرة وجود مثقف لا تحركه شهوة المنصب أو طموح التأثير على شخص ما في السلطة لا تثير اهتمام أحد.

الربح والشهرة محركات قوية. خلال سنوات كثيرة من الظهور على شاشة التلفزيون، أو في مقابلات مع صحافيين لم ينس أحد طرح سؤال: «ماذا تعتقد أن على الولايات المتحدة العمل بشأن هذه المسألة أو تلك». وأرى هذا السؤال كمؤشر على مدى انغراس فكرة الحكم في قلب الممارسة الثقافية خارج الجامعة. وقد أضيف، هنا، أنني لم أجب عن هذا السؤال، أبدا، كنوع من الإصرار على المبدأ.

ومع ذلك من الصحيح بصورة بالغة الوضوح القول بعدم وجود نقص في مثقفي الحقل العام المنخرطين في السياسة الحزبية، الذين يرتبطون عضويا بهذا الحزب، أو اللوبي، أو المصلحة الخاصة، أو هذه القوة الأجنبية أو تلك.

يشهد عالم جماعات التفكير في واشنطن، وبرامج المقابلات التلفزيونية المختلفة، وما لا يحصى من برامج الإذاعة، ناهيك عن آلاف الأوراق، بالمعنى الفعلي للكلمة، والمجلات والجرائد - بصورة مستفيضة على كيفية إشباع الخطاب العام بالمصالح والسلطات والقوى التي يصعب تصوّر حدودها وتنوعها، مع استثناء أن المحصلة العامة تصدر عن قبول بالنظرية الليبرالية الجديدة لدولة ما بعد الرفاه، غير المسؤولة

أمام المواطنين، غير المسؤولة عن البيئة الطبيعية، والمسؤولة، فقط، أمام بنية ضخمة من شركات عالمية لا تردعها حدود تقليدية أو سيادات. بدأنا نتبين، مع المنظومات المتخصصة جدا، وممارسات الوضع الاقتصادي الجديد، التي أخذت تتكشف بالتدرج وبصورة جزئية فقط، صورة إجمالية هائلة لكيفية تجميع تلك المنظومات والممارسات (العديد منها جديد، والعديد منها بقايا جرى تجديدها من النظام الإمبراطوري الكلاسيكي) لخلق جغرافيا هدفها التدريجي تحشيد البشر والهيمنة عليهم. (انظر، مثلا، ما أقصده في Yves Dezelay and Bryant G. Garth, Dealing in Virtue: International Commercial Arbitration and the Construction of a Transnational Legal Order: Chicago, 1996) يجب ألا يخدعنا تدفق توماس فريدمن، ودانيال يرغين، وجوزيف ستانيسلاس، وزمرة المحتفلين بالعوامة، الذين يريدون إقناعنا أن النظام نفسه أفضل نتيجة للتاريخ البشري، ولكن لا ينبغي أن نفشل في ملاحظة ما تقدمه العوامة من أسفل على طريق الابتكار والطاقة الكامنة لدى البشر، أي ما أسماه ريتشارد فالك، بطريقة أقل تمجيدا، منظومة ما بعد وستفاليا العالمية.

فقد نشأ عدد كبير من شبكات المنظمات غير الحكومية، لمعالجة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والنساء، وموضوعات البيئة، هناك حركات من أجل الديمقراطية، والتغيير الثقافي، ورغم أن تلك المنظمات ليست بديلا للعمل السياسي أو التعبئة، فإن العديد منها تجسد مقاومة الأمر الواقع للعوامة الزاحفة.

ومع ذلك - كما عبّر ديزيلاي وغارث مؤخرا (لوموند ديبلوماتيك مايو 2000) - فإن طبيعة تمويل العديد من المنظمات غير الحكومية، تجعل العديد منها هدفا للاستيعاب، من جانب ما أسماه الباحثان إمبريالية الفضيلة، لإلحاقها بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الكبرى مثل فورد، أي مؤسسات الفضيلة المدنية التي تحبط أشكالا أعمق من التغيير أو نقد المزايم طويلة الأمد.

ولعل ما يدعو إلى اليقظة، ويثير الفزع تقريبا، في هذا السياق، مغايرة عالم الخطاب الثقافي الأكاديمي، بنزعتة التنافسية غير المهذبة، ولغته المحكمة المليئة بالרטانة الخاصة (في العلوم الإنسانية خاصة، وليس في العلوم الطبيعية، وحتى العلوم الاجتماعية)، لما يجري في الحقل العام من حوله. كان ماساوا ميوشي رياديا في دراسة هذه المغايرة، خاصة في تهميشها للعلوم الإنسانية.

إن الفصل بين الحقلين، الأكاديمي والعام، أكبر في الولايات المتحدة كما أعتقد، منه في أي مكان آخر، رغم اللحن الجنائزي لبيري أندرسون عن اليسار، الذي يبدأ به

تحرير مجلة نيو ليفت ريفيو، ويعبر بواسطته عن كون هيكل الآلهة البريطاني والأميركي، وما تبقى من الأبطال القاريين (في أوروبا) مع استثناء واحد فقط، أصبح أكاديميا بصفة حصرية، أفراد من الرجال، ويعاني من المركزية الأوروبية. وأجد من غير الطبيعي أنه لم يلتفت إلى مثقفين غير أكاديميين مثل جون بيلغر والكسندر كوكبرن، ولا إلى أكاديميين كبارا وشخصيات سياسية مثل تشومسكي، وزين، والمرحوم إقبال أحمد، وجيرمين غرير، أو شخصيات متنوعة مثل محمد سيد أحمد، بيل هوكس، أنجيلا دايفيس، كورنيل ويست، هنري لويس غيتس، ميوشي راناجيت جوها، بارثا تشتريجي، ناهيك عن المجموعة المدهشة من المثقفين الأيرلنديين، الذين يمكن أن يضموا سيموس دين، لوك غيبونز، ديكلان كيبرد، إلى جانب العديد غيرهم، وجميعهم لا يقبل بالتأكيد المرثية الرهيبة لما يدعوه «بالضربة القوية لليبرالية الجديدة».

ولعل الشئ الجديد في ترشيح رالف نادر في الانتخابات الرئاسية الأميركية، كان ترشح مثقف حقيقي مختلف للفوز بأقوى منصب انتخابي في العالم، معتمدا بلاغة وتكتيكات لا تعتمد الميثولوجيا، وتدعو للتخلص من الأعباء، في عملية يقدم فيها حقائق لجمهور، غير منفعل في الغالب، معلومات بديلة تعززها حقائق وأرقام دقيقة. كانت هذه العملية ضد حالات الغموض السائدة، والشعارات المضجرة، وأسطرة الأشياء، والحمى الدينية التي يربعاها مرشحا الحزبين الكبيرين، وتتعهدها أجهزة الإعلام، والأوساط الأكاديمية الإنسانية. وإن يكن بفضل تراخيها.

تؤكد الوقفة التنافسية لنادر أن اتجاهات المعارضة لم تنته ولم تهزم بعد في المجتمع المعولم، ويشهد على هذا الأمر الصعود المفاجئ للنزعة الإصلاحية في إيران، وتعزيز العداء الديمقراطي للعنصرية في مناطق مختلفة من أفريقيا، ناهيك عما حدث في سياتل في نوفمبر ١٩٩٩ ضد منظمة التجارة العالمية، وتحرير جنوب لبنان.. الخ. القائمة طويلة بلا شك، ومختلفة تماما من حيث اللهجة (إذا تم تفسيرها بالكامل) عن لهجة المواصاة والتكيف التي يستخدمها أندرسون. كانت حملة نادر، من حيث القصد، مختلفة عن حملات خصومه، فقد استهدف استنهاض الوعي الديمقراطي لدى المواطنين حول الطاقة الكامنة للمشاركة في موارد البلد، وليس فقط الجشع أو المصادقة البسيطة على ما يجري في عالم السياسة.

ولأنني دمجت كلمتي كاتب ومثقف قبل لحظة، يُفضّل تفسير كيف ولماذا ينتميان إلى بعضهما، رغم الأصل والتاريخ المختلف للكاتب. الكاتب في اللغات والثقافات التي أعرفها، وفي لغة الحياة اليومية، شخص ينتج الأدب، فهو روائي، أو شاعر، أو

مسرحي.

وأعتقد أنه من الصحيح عموماً في كل الثقافات أن الكتاب لديهم مكانة مستقلة، وربما تحظى بحفاوة أكثر من المثقفين، حيث تحيط بهم هالة الخلق، وقدرة مقدسة تقريبا على الأصالة (ذات طبيعة تنبؤية في الكيف والمدى) ولا تحيط بالمثقفين، الذين ينتمون مقارنة بالأدب إلى طائفة طفيلية وأقل من النقاد (هناك تاريخ طويل من الهجوم على النقاد باعتبارهم يهتمون بالسفساف وغير قادرين على أكثر من التذمر والتحذلق).

ومع ذلك أخذ الكاتب في السنوات الأخيرة من القرن العشرين المزيد والمزيد من صفات المثقف المعارض في مجالات مختلفة، مثل قول الحقيقة أمام السلطة، والعمل كشاهد على الاضطهاد والمعاناة، وتقديم صوت مختلف في الصراع مع السلطة. تشمل علامات الدمج بين الواحد والآخر حالة سلمان رشدي بكل ملابساتها، وتتجلى في ما لا يحصى من مؤتمرات وبرلمانات الكتاب المكرسة لموضوعات مثل التسامح، الحوار بين الثقافات، الصراع الأهلي (كما هو الحال في البوسنة والجزائر) حرية التعبير والرقابة، الحقيقة والمصالحة (كما في جنوب أفريقيا، والأرجنتين، وأيرلندا، وأماكن أخرى) والدور الرمزي الخاص للكاتب كمنقف يشهد على تجربة بلد أو منطقة، حيث يمنح التجربة بهذه الطريقة هوية عامة محفورة على الدوام في الأجندة الدولية المتحركة.

أسهل طريقة لإظهار هذا الأمر هي وضع قائمة تضم بعض (وليس بالضرورة كل) الفائزين بجائزة نوبل في الفترة الأخيرة، ثم السماح لكل اسم أن يحرك في الذاكرة منطقة مرمزة، يمكن رؤيتها كنوع من المنبر أو نقطة انطلاق لنشاط هذا الكاتب في وقت لاحق، وبالتالي المشاركة في سجلات تجري بعيداً عن عالم الأدب. هناك نادين غورديمر، كينزابورو أوي، ديريك والكوت، وول سوينكا، غابرييل غارسيا ماركيث، أوكتافيو باز، برتراند رسل، غونتر غراس، رغو برتا منتشو، وغيرهم. والآن، صحيح أيضاً، كما أظهرت باسكال كازانوفاً بطريقة لامعة في كتابها الشامل (جمهورية الأدب العالمية) *La Republique Mondial des Letters* التي تشكلت خلال المائة وخمسين عاماً الأخيرة، يبدو أن هناك منظومة دولية للأدب، منظومة كاملة بنظامها الأدبي الخاص، وحركتها، قائمة باسماء كتابها، وأهميتها، وقيمها التسويقية. ويبدو أن كفاءة المنظومة نشطت نوعية الكتاب الذين تضمهم باعتبارهم ينتمون إلى فئات متنوعة مدمجة، مختلفة، وشخصيات مترجمة، يجري التعرف عليهم كأفراد وتصنيفهم، حسب ما تُظهره بوضوح، في سياق منظومة شبه سوق معولمة وعالية

تتجه فكرتها، أيضا، لإظهار كيف أن هذه المنظومة القوية المتغلغلة يمكنها الذهاب إلى حد تنشيط نوع من الاستقلالية عنها، في حالات مثل جويس وبيكيت الذين لا تخضع لغاتهم أو طريقة كتابتهم لقوانين بلد أو منظومة بعينها. ورغم إعجابي، إلا أن كتاب كازانوف يتسم بالتناقض. يبدو أنها تريد القول إن الأدب كمنظومة معولمة يمتاز بنوع من الاستقلالية الذاتية، استقلالية تضعه، إلى حد كبير، فوق الحقائق الفاضحة للخطاب والمؤسسات السياسية. وهذه فكرة تحوز جدارة نظرية معينة عندما تضعها في سياق «الفضاء الأدبي العالمي» بقوانينه التأويلية الخاصة، والجدلية الخاصة للعمل الفردي والجماعي، إشكالياته الخاصة القومية واللغة القومية.

لكنها لا تذهب إلى ما وصله أدورنو بالقول، كما يمكنني القول أيضا (سأعود إلى هذا الموضوع في نهاية حديثي) إن إحدى سمات الحداثة هي حاجة الجمالي والاجتماعي، على مستوى بالغ العمق، للبقاء في حالة توتر لا تجدي معه المصالحة. ولا تنفق، أيضا، ما يكفي من الوقت لنقاش الطرق التي يتورط فيها العمل الأدبي، أو الكاتب، وغالبا ما يخضع التوريط لترتيبات سياسية متغيرة، تكلمت عنها سابقا. عندما نرى السجال حول سلمان رشدي من هذا المنظور، مثلا، نرى أنه لم يكن في الواقع حول المزايا الأدبية للآيات الشيطانية، ولكنه كان حول ما إذا كانت هناك إمكانية لمعالجة موضوع ديني بطريقة أدبية، لا تمس المشاعر الدينية بطريقة مثيرة للغضب (انظر التحليل الممتاز لهذا الموضوع في مقالة محمد حسنين هيكل «على أطراف الأدب، الدين، والسياسة» الكتب وجهات نظر يوليو ٢٠٠٠).

ولا أعتقد أن إمكانية كهذه كانت قائمة، إذ منذ خروج الفتوى إلى العالم، وُضعت الرواية، وكاتبها، والقراء في بيئة لا تسمح إلا بسجال ثقافي ميسر لموضوعات اجتماعية - دينية باعتبارها نوعا من التجديف، والمعارضة العلمانية، وتهديدات بالاغتيال عابرة للحدود. وحتى مع تأكيد أن حرية رشدي في التعبير كروائي لا يمكن اختزالها - كما أكد الكثير منا من العالم الإسلامي - كان النقاش في الواقع لموضوع الحرية الأدبية في خطاب ابتلع واحتل (بالمعنى الجغرافي) استقلالية الأدب بشكل كامل.

ليس ثمة من ضرورة في هذا السياق الأوسع، للتمييز بصفة أساسية بين الكتاب والمثقفين، لأن الطرفين يشغلان في الحقل العام الجديد، الحقل الذي تسيطر عليه العولمة (يفترض وجودها حتى من جانب مؤيدي فتوى الخميني). لذلك، يمكن مناقشة

وتحليل الدور العام للكتاب والمثقفين معا.

ثمة طريقة أخرى في تناول الموضوع تتمثل في القول إنني سأركز على الأشياء المشتركة بين الكتاب والمثقفين، عندما يتدخلون في الحقل العام. لا أريد أبدا التخلي عن إمكانية أن هناك منطقة ما زالت خارج ولم تمس من جانب العولمة، التي سأناقشها هنا، ولكن كما قلت لا أريد فعلا مناقشة هذا الأمر حتى النهاية، لأن اهتمامي ينصب على ما هو دور الكاتب في المنظومة القائمة في الواقع.

سأعرض نوعا ما السمات التقنية لطريقة تدخل المثقف في الوقت الحاضر. إذا أردنا إدراك السرعة التي زادت بها الاتصالات خلال العقد الماضي، يمكن مقارنة وحي جوناثان سويفت حول التدخل الفعال في أوائل القرن الثامن عشر مع وعينا في الوقت الحاضر.

من المؤكد أن سويفت كان أخطر منتج للكراسات في زمنه، ففي سياق حملته ضد دوق مارلبورو في عامي ١٧١٣-١٧١٤ تمكن من توزيع ١٥ ألف نسخة من كراس كتبه بعنوان «سلوك الحلفاء» في الشوارع خلال بضعة أيام. وقد أدى هذا العمل إلى اسقاط الدوق من عليائه، ورغم ذلك لم يغير هذا النجاح الانطباع المتشائم لدى سويفت (العائد إلى قصة حمام ١٦٩٤) أن كتابته كانت عابرة، جيدة لوقت قصير خلال فترة توزيعها فقط.

كان في ذهنه بطبيعة الحال الصراع الدائر بين القدماء والمحدثين حيث يتمتع كتاب مبلجون مثل هوميروس وهوراس بميزة العيش لفترة طويلة من الوقت، وحتى البقاء، أكثر من شخصيات حديثة مثل درايدن، بفضل الزمن وأصالة آرائهم. تبدو اعتبارات كهذه، في زمن الإعلام الإلكتروني، قليلة الأهمية في الغالب، لأن كل شخص يملك جهاز كومبيوتر ووسيلة اتصال جيدة بالإنترنت، يستطيع الوصول إلى عدد من الناس أكبر بما لا يقاس من الناس الذين وصلهم سويفت، ويمكنه انتظار بقاء ما كتب أطول مما يتصور الذهن.

يجب تعديل أفكارنا الخاصة في الوقت الراهن حول الأرشيفات والخطاب بصورة جذرية، فلم يعد من الممكن تعريفها كما فعل فوكو باجتهاد قبل عقدين فقط. حتى لو كتب الإنسان إلى جريدة أو مجلة، فإن فرص تكاثر النسخ، وتوفر وقت غير محدود للتخزين يسببان الفوضى الشديدة حتى في حالة جمهور فعلي، مقابل جمهور افتراضي.

لا شك أن هذه الأشياء قلّصت السلطات التي تملكها الأنظمة لممارسة الرقابة، أو حظر كتابة تعتبر خطيرة. توجد في الوقت الحاضر فرصة لمقالة أكتبها في نيويورك

لصحيفة بريطانية أن تظهر مرة أخرى في صفحات إلكترونية مستقلة، أو عن طريق البريد الإلكتروني على شاشات الكومبيوتر في الولايات المتحدة، واليابان، وباكستان، والشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا، وكذلك أستراليا.

أصبحت سلطة تحكم الكاتب والناشر في ما يُعاد نشره وتوزيعه محدودة جدا. وأشعر بالدهشة دائما (ولا أدري هل أشعر بالغبطة أم الغضب) عندما يظهر شئ كتبته أو قلته في مكان ما في النصف الثاني من الكرة الأرضية في اللحظة نفسها تقريبا. لمن يكتب الإنسان إذًا، إذا كان من الصعب تحديد الجمهور بأدنى قدر من الدقة؟ يركز معظم الناس كما اعتقد على المصدر الفعلي للمادة المنشورة أو على القراء المزعومين الذين نحب مخاطبتهم. إن فكرة وجود طائفة متخيلة من الناس حازت فجأة على بعد فعلي، وإن كان بعدا افتراضيا. يحاول الإنسان، بالتأكيد، كما جرّبت عندما بدأت قبل عشر سنوات الكتابة في مطبوعة عربية لجمهور من العرب، خلق، صياغة، أو الإشارة إلى جمهور بعينه. لكن الوضع الآن أكبر بكثير مما كان عليه الحال في زمن سويفت، عندما كان طبيعيا في نظره أن الشخصية التي يدعوها «رجل كنيسة إنكلترا» كانت في الواقع جمهوره الحقيقي، الصغير، والمستقر فعلا.

لهذا السبب، علينا جميعا العمل في الوقت الحاضر بوعي أننا نصل جمهورا أكبر مما كنا نتخيل حتى قبل عشر سنوات مضت، وإن كانت فرصة الحفاظ على ذلك الجمهور بالطريقة نفسها غير مضمونة النتائج. المسألة ببساطة ليست مسألة تفاؤل الإرادة، بل هي من صميم طبيعة الكتابة هذه الأيام.

يجعل هذا الأمر من الصعب جدا على الكتاب أن يأخذوا الافتراضات العامة بينهم وبين جمهورهم كشيء مضمون، أو أن يفترضوا أن الإشارات والتلميحات ستفهم على الفور. عندما نفكر أن الافتراضات هي الخاطئة في العادة، وأنها تلك الأفكار السائدة، فإن الجهد الكامل للمثقف يتمثل في تفكيكها، وإزاحتها، وتغييرها بصورة كاملة. ورغم ذلك، للكتابة في هذا الفضاء الموسع الجديد نتيجة تنطوي على مجازفة غير مأمونة، وهي حض الإنسان على قول أشياء إما مبهمة بالكامل، أو شفاقة تماما، وإذا كان لدى الإنسان إحساس بمهمة فكرية أو سياسية (هذا ما سأعالجه في التو) يجب أن يميل إلى الشق الثاني بطبيعة الحال.

ومع ذلك للنثر الشفاف، البسيط، والواضح تحدياته الخاصة، حيث هناك خطر دائم في الوقوع في حيادية ساذجة مضللة على غرار المعالجات الصحفية باللغة الإنكليزية، التي لا يمكن تمييزها عن لغة السي ان ان، أو جريدة «الولايات المتحدة اليوم». الورطة حقيقية، سواء في النهاية لإبعاد القراء (والأخطر تطفل المحررين) أو

محاولة كسبهم بإسلوب كتابة يشبه طريقة تركيب العقل الذي يحاول الإنسان رفضه وتعريفه.

ما ينبغي تذكره، أقول دائماً لنفسى، عدم وجود لغة أخرى، إن اللغة التي استخدمها هي نفسها لغة وزارة الخارجية أو الرئيس، عندما يتكلمون عن تعلقهم بحقوق الإنسان، ويجب أن أتمكن من استخدام اللغة نفسها لإعادة الإمساك بالموضوع، استعادته، وإعادة وصله بالوقائع المعقدة جداً، التي حاول خصومي الذين يتمتعون بفائض من المزايا تبسيطها، خيانتها، أو تمييعها وتقليصها. من الضروري أن يكون واضحاً عند هذا الحد بالنسبة للمثقف الذي لا يتواجد في هذا الموقع لمجرد الدفاع عن مصالح شخص آخر، أن يكون هناك خصوم يتحملون مسؤولية ما وصلته الأمور، خصوم يخرط الإنسان في صراع مباشر معهم.

وإذا كان من الصحيح، وحتى المثبط للهمم، أن كافة المنابر الأساسية، خاضعة لسيطرة أكثر المصالح قوة، وبالتالي للخصوم الذين يقاومهم الإنسان أو يهاجمهم، فمن الصحيح، أيضاً، أن طاقة فكرية متحركة نسبياً يمكنها الاستفادة من نوعية المنابر المتاحة للاستخدام ومضاعفة عددها.

من جهة هناك ست شركات دولية هائلة يقف على رأسها ستة رجال، تسيطر على معظم ما يتزوّد به العالم من أخبار وصور، ومن جهة أخرى يمكن العثور على مثقفين مستقلين يشكلون من ناحية فعلية مجتمعاً أولياً، ينفصل عن بعضه من ناحية مادية، لكنه مرتبط بوسائل مختلفة بعدد كبير من جماعات النشطاء، التي تتجاهلها أجهزة الإعلام الرسمية، لكنها تملك تحت تصرفها أنواعاً أخرى مما أسماه سويفت ماكينات الخطابة.

تأملوا المدى المدهش للفرص المتاحة بواسطة منابر المحاضرات، الكراسيات، الإذاعة، الصحافة البديلة، المقابلات، الاجتماعات الحاشدة، منبر الكنيسة، والإنترنت، أشياء على قبيل الذكر لا الحصر.

لعلها ميزة سلبية إلى حد كبير إدراك أن الإنسان لن يدعى إلى ساعة الأخبار في PBS أو إلى البرنامج المسائي في ABC وحتى إذا تصادف وتلقى دعوة، تكون برهة هاربة عابرة. ومع ذلك، تطل مناسبات أخرى برأسها، ليس في صيغة تسجيلات صوتية سريعة، ولكن بطريقة أكثر امتداداً بالمعنى الزمني.

لهذا السبب، السرعة ذات حدين، هناك سرعة الأسلوب الشعراى الاختزالى، السمة الأساسية لخطاب الخبراء - دقيق، سريع، شكلاى، براغماتى المظهر - وهناك سرعة رد وصيغة يمكن للمثقفين، وللمواطنين فى الواقع، استغلالها لتقديم تعبيرات

أكمل وأكثر شمولية لوجهة نظر بديلة.

أشير، هنا، إلى إمكانية الاستفادة من المتاح بواسطة عدد كبير من المنابر (أو مسارح الجوالين، تعبير آخر من سويفت) وبواسطة يقظة واستعداد إبداعي لاستغلالها من جانب المثقف (أعني منابر إما غير متوفرة للشخصيات التلفزيونية، أو تشيخ بوجهها عنها، وكذلك الأمر بالنسبة للخبير والمرشح السياسي) ويمكن المبادرة بفتح نقاش أوسع.

لا يجب التقليل من شأن الطاقة التحريرية لهذا الوضع الجديد، والخطر الذي يتهدده. دعوني أقدم مثلاً قويا جدا وحديثاً لما أعنيه. هناك حوالي أربعة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين مبعثرين في كل أنحاء العالم، يعيش عدد كبير منهم في مخيمات كبيرة في لبنان (حيث وقعت مجازر صرا وشاتيلا عام ١٩٨٢) وسوريا والأردن وغزة والضفة الغربية.

في عام ١٩٩٩، أنشأت جماعة جريئة من اللاجئين المتعلمين والشباب تقطن في مخيم الدهيشة، قرب بيت لحم في الضفة الغربية، مركز ابداع، الذي كانت سمته الأساسية عابرة للحدود، وقد كانت تلك طريقة ثورية لربط اللاجئين في معظم المخيمات بواسطة الكمبيوتر - لاجئون تفصل بينهم حدود جغرافية وسياسية صعبة ومستحيلة. وللمرة الأولى منذ شتات آبائهم في عام ١٩٤٨، تمكن الجيل الثاني من اللاجئين الفلسطينيين في بيروت أو عمان من الاتصال بأقرانهم داخل فلسطين.

كان ما فعله بعض المشاركين انجازاً مدهشاً. ذهب سكان الدهيشة لزيارة قراهم السابقة في فلسطين، ثم وصفوا المشاعر وما شاهدوه هناك لبقية اللاجئين، الذين سمعوا عن تلك الأماكن، لكنهم لم يتمكنوا من الوصول إليها. في غضون أسابيع نشأ تضامن مدهش بين الجميع، في وقت بدأت فيه مفاوضات ما يدعى بالحل النهائي، تتناول موضوع اللاجئين والعودة، الذي يشكل مع مسألة القدس، القلب الصلب لعملية السلام المعطلة.

بالنسبة لبعض اللاجئين الفلسطينيين، تحقق وجودهم وبرزت إرادتهم السياسية للمرة الأولى، مما منحهم وضعية مختلفة نوعياً عن وعية التشيؤ السلبية التي وسمت مصيرهم لمدة نصف قرن. وفي يوم ٢٦ أغسطس ٢٠٠٠، جرى تحطيم جميع أجهزة الكمبيوتر في الدهيشة في عمل من أعمال التخريب السياسي، الذي أكد للجميع أن المطلوب من اللاجئين أن يبقوا لاجئين، أي لا يُنتظر منهم إزعاج الوضع القائم، الذي فرض عليهم الصمت لفترة طويلة. ليس من الصعب وضع قائمة بالمتهمين المحتملين، ولكن من الصعب تصوّر تسمية أحد أو ملاحقة أحد. مهما يكن الأمر، شرع سكان

الدهيشة على الفور في محاولة استعادة مركز إبداع، ويبدو أنهم نجحوا إلى حد ما في هذا المسعى.

إن تقديم جواب حول «لماذا» في هذه الحالة وحالات أخرى مشابهة، يفضل أفراد وجماعات الكتابة والكلام بدلا من السكوت، يعادل في الواقع تحديد ما يجابهه المثقف والكاتب في الحقل العام. ما أعنيه أن وجود أفراد أو جماعات يبحثون عن العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، ويفهمون أن الحرية (حسب صياغة أمارتي سن) يجب أن تشمل الحق في نطاق واسع من الخيارات الموفرة لتطورات ثقافية وسياسية وفكرية واقتصادية، ستوصل الإنسان بطبيعتها إلى رغبة في التعبير مناقضة للصمت. هذا هو التعبير الوظيفي لمهمة المثقف. لهذا السبب، يقف المثقف في موقع يُسهّل ويعمّق صياغة تلك الآمال والرغبات.

هكذا، لكل تدخل خطابي، بالطبع، مناسبة معينة، ويفترض وجود إجماع ما، نموذج، بعد إدراكي، أو نموذج تطبيقي (يمكننا الاستعانة بكل مفاهيمنا المفضلة التي تدل على المبدأ الخطابي المقبول السائد). مثلا، خلال حرب الناتو ضد صربيا، خلال الانتخابات القومية في مصر والولايات المتحدة، حول ممارسات الهجرة في هذا البلد أو ذاك، أو حول علم البيئة في أفريقيا الغربية. في كل تلك الحالات، والعديد غيرها، العلامة الدامغة للحقبة التي نعيشها، أن هناك أرثوذكسية في وسائل إعلام التيار العام يصعب مجابتهها، رغم أن على المثقف افتراض وجود بدائل. لهذا السبب، سأبدا بتكرار بداهة أن يُفسر كل موقف حسب شرطه الخاص ولكن (ويمكن الجدل أن هذه قد تكون طبيعة الوضع دائما) كل وضع ينطوي على تنافس بين منظومة قوية من المصالح من ناحية، ومصالح أقل قوة يتهددها الاحباط، والصمت، والدمج أو الاندثار من جانب الأقوياء.

ومن نافلة القول أن المسؤولية بالنسبة للمثقف الأميركي أكبر، والمداخل عديدة، والتحدي شديد الصعوبة. فالولايات المتحدة وهي القوة الكونية الوحيدة، تتدخل في كل مكان تقريبا، ومصادرها من أجل الهيمنة كبيرة جدا، وإن كانت محدودة في نهاية الأمر.

دور المثقف بالمعنى الجدلي والمختلف هو كشف وإظهار التنافس سالف الذكر، تحدي وهزيمة صمت مفروض، والسكون المطبق لقوة غير مرئية حيثما استطاع وكيفما استطاع. ثمة تعادل اجتماعي وفكري بين هذه الكتلة من المصالح الجمعية المتغترسة والخطاب المستخدم لتبرير وحجب أو أسطرة كيفية عملها، وفي الوقت نفسه الحيلولة دون ظهور نقد لها أو اعتراض عليها.

توجد في زمننا، وفي كل مكان تقريبا، عبارات من نوع «السوق الحرة»، الخصخصة، تدخل أقل للحكومة بدلا من تدخل أكثر، وعبارات أخرى مثلها، وقد أصبحت عقيدة العولمة والشموليات الزائفة. هي أعمدة الخطاب السائد، وهي مصاغة لخلق قبول وموافقة ضمنية. تخرج من هذه الرابطة تركيبات أيديولوجية من نوع «الغرب»، صراع الحضارات، والقيم التقليدية والهوية (ربما أكثر التعبيرات استعمالا في القاموس الكوني للعولمة هذه الأيام) تستخدم تلك التعبيرات ليس كما تبدو أحيانا، كمحرضات للسجال، بل على العكس من ذلك، تُستخدم لاستغلال النزعة الحربية العميقة والأصولية العاملة على اخماد واجهاض، وسحق المخالفين، كلما جابهت الشموليات الزائفة مقاومة أو محاولات للتساؤل.

يتمثل الهدف الأساس لهذا الخطاب السائد في ابتكار المنطق الذي لا يرحم لعملية الربح، والسلطة السياسية كشيء من طبائع الأمور، «هذه طبائع الأمور»، في عملية تستهدف تحويل كل محاولة عقلانية لمقاومة تلك الأفكار نوعا من الأشياء غير العملية وغير الواقعية والخيالية.. الخ. تقف خلف هذا المشهد الصاحب للسجال النشط حول الغرب والإسلام، مثلا، مختلف الأدوات المعادية للديمقراطية، والتظاهر الكاذب بالتقوى، والتهميش (نظرية الشيطان الأكبر، أو الدولة الخارجة على القانون والإرهاب) وهي تُستخدم لصرف النظر عن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في الواقع. من ناحية رفسنجاني يحث البرلمان على مزيد من الأسلمة كدفاع ضد أميركا، ومن ناحية أخرى يحضر بوش وبلير وشركاهم العاجزون مواطنيهم لحرب غير معلومة ضد الإرهاب الإسلامي، والدول الخارجة على القانون، والبقية. كما يجري استنفار الواقعية والبراغماتية اللصيقة بها من سياقها الفلسفي الحقيقي في عمل بيرس، ديوي، وجيمس، وتوضع بالقوة في غرف المديرين، حيث تتخذ، كما ذكر غور فيدال، القرارات الخاصة بالحكومة والمرشحين الرئيسيين. وبقدر ما يؤمن الإنسان بالديمقراطية، إنها لحقيقة مؤسفة أن الانتخابات لا تؤدي إلى الديمقراطية أو إلى نتائج ديمقراطية بطريقة أوتوماتيكية.

يقدم المثقف - مقابل ديناميات الدفاع عن الهوية، التي أصبحت مرضا متوطنا في الفكر القومي بداية من أصولها في نظام التعليم وحتى التعبير عنها في الخطاب العام - بدلا من ذلك عرضا نزيها حول كون الهوية والتقاليد والأمة أشياء مُصاغة، غالبا على شكل ثنائيات مضادة يُعبر عنها بالضرورة كموافق معادية للآخر. حتى الحقل العام مصاب هذه الأيام بعدوى هذا النوع من التفكير. أكيد أن الإنسان لا يستطيع إنكار أن بعض الهويات مهددة بالهجوم والدمار، لكن أخطارا من هذا النوع

ضد الهوية وتقرير المصير يمكن أن تكون، ويجري استخدامها بطريقة انتقادية ساحرة لتبرير أنواع من القمع السياسي غير المبرر. يتم ذلك القمع باسم المستضعفين، المعذبين لفترة طويلة، والمحرومين من الحقوق. هذا الاتجاه البائس، إذا قلنا كما قال اعتذاريو الحكومة دائما خلال الحرب وحالات الطوارئ القومية، أننا يجب أن نتحد، نُظهر الوحدة أمام التهديدات التي تستهدف الجماعة، وهكذا دواليك. واعتقد أن من الضرورة بمكان في ظروف صعبة كهذه، وكذلك في الغرب عموما، وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، نبذ الوطنية والولاء كغطاء لانتهاك الحقوق المدنية والإنسانية.

أشار بيير بورديو ورفاقه بشكل مثير جدا أن الأيديولوجيا السياسية من نوع ليبرالية كلينتون - بلير الجديدة في التسعينات، و«المحافظة الرحيمة» لبوش في الوقت الحاضر، التي قد تبدو مختلفة، قامت في الواقع على تفكيك المحافظين للإنجازات الاجتماعية الكبرى (في الصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي) لدولة الرفاه الاجتماعي، فعلت ذلك خلال الحقبة الريغانية - التاتشرية، وأنشأت مجدا إشكاليا، ثورة مضادة رمزية من الجلي أنها تنطوي على نموذج التمجيد القومي الذاتي الذي ذكرته من قبل.

يقول بورديو إن أيديولوجيا من هذا النوع «محافظة لكنها تقدم نفسها كتقدمية، تسعى إلى استعادة نظام الماضي عبر بعض أكثر جوانبه بطلانا (خاصة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية)، ولكنها تمرر انتكاسات وعودة إلى الوراء باعتبارها إصلاحات أو ثورات تتطلع نحو المستقبل مؤدية إلى عصر جديد من الحرية والوفرة (كما تتجلى في لغة ما يدعى «بالاقتصاد الجديد» والخطاب الاحتفالي بالنسبة «لشركات الشبكة» والإنترنت)».

للتذكير بالضرر الذي ألحقته العودة إلى الوراء، نشر بورديو ورفاقه كتابا جماعيا في عام ١٩٩٣ بعنوان «بؤس العالم» (ترجم إلى الإنكليزية عام ١٩٩٩ بعنوان: ثقل العالم: المعاناة الاجتماعية في المجتمع المعاصر) كان هدفه جذب اهتمام الساسة بالقوة إلى ما أخفاه التفاؤل المضلل للخطاب العام في المجتمع الفرنسي. يلعب هذا النوع من الكتب نوعا من الدور الفكري السلبي، الذي يستهدف، بتعبير بورديو مرة أخرى «انتاج وإشاعة أدوات دفاع ضد سيادة الهيمنة الرمزية المعتمدة بشكل مضطرب على سلطة العلم» أو الخبرة، أو غواية الوحدة الوطنية، الكبرياء، التاريخ والتقاليد لدفع الناس بالهراوة نحو الخضوع.

من الجلي أن الهند والبرازيل تختلفان عن بريطانيا والولايات المتحدة، لكن تلك الفروقات الواضحة في الثقافات والاقتصادات يجب ألا تحجب أوجه التشابه المدهشة،

التي يمكن ملاحظتها في بعض التقنيات، والتي تستهدف في الغالب الحرمان والقمع الذي يرغم الناس على المسيرة بطريقة ذليلة.

أود الإضافة، أيضاً، أن الإنسان لا يحتاج دائماً لتقديم نظرية معقدة ومفصلة حول العدالة كمبرر لمحاربة الظلم فكرياً، إذ يوجد في الوقت الحاضر مخزون أممي عامر بالاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات والمواثيق، ينبغي على السلطات القومية التقيد بها، إذا كانت تشعر بالميل إلى ذلك. وفي السياق نفسه، أعتقد أن من الحمق اعتناق موقف ما بعد حدثي متشدد (مثل ريتشارد روتري الذي يصارع شيئاً غامضاً يدعوه باحتقار «اليسار الأكاديمي») والقول عند مواجهة التطهير العرقي، أو الإبادة الجماعية، أو أشكال أخرى من التعذيب والرقابة، والمجاعة، والجهل (أغلبها من صنع الإنسان وليست من صنع السماء) إن الحقوق الإنسانية أشياء ثقافية، وعندما تنتهك، فإنها لا تحوز في الواقع المكانة التي يضيفها عليها أصوليون أجلاف، مثلي، فهي بالنسبة لهم حقيقية مثل أي شئ آخر نواجهه.

أعتقد من الصواب القول إن الخضوع الذي تُنزع عنه الصفة السياسية، أو الذي يجري تجميله، إلى جانب مختلف أشكال النزعة الانتصارية ورهاب الأجانب في بعض الحالات، وفي حالات أخرى ظهور عدم اكتراث وهزيمة، أشياء مطلوبة من حيث المبدأ منذ الستينات لتسكين ما تبقى من فضلات الرغبة في المشاركة الديمقراطية (المعروفة أيضاً باسم «خطر على الاستقرار») وما زالت موجودة.

يمكن للإنسان قراءة هذا الأمر بما يكفي من الوضوح في «أزمة الديمقراطية» المكتوب بتفويض من اللجنة الثلاثية قبل نهاية الحرب الباردة بعقد من الزمن. الذريعة المستخدمة في الكتاب المذكور أن الكثير من الديمقراطية يلحق الضرر بالقدرة على الحكم، وبالتالي تُسهل السلبية على حكومات الأقلية من خبراء التقنية أو السياسة فرض الطاعة على الناس. لذا، إذا استمع الإنسان إلى ما لا نهاية إلى محاضرات الخبراء المعترف بهم الذين يشرحون أن الحرية التي نريدها جميعاً تتطلب الخصخصة وإعادة التنظيم، وأن النظام العالمي الجديد ليس سوى نهاية التاريخ، ينشأ ميل قليل للتعاطي مع هذا النظام بأشياء مثل المطالب الفردية والجماعية. وقد عالج تشومسكي بلا كلل هذه العقدة المثيرة للشلل على مدار سنوات عديدة.

أريد أن أطرح مثلاً من تجربة شخصية في الولايات المتحدة اليوم حول مدى ضخامة التحديات التي يجابهها الفرد، وكيف يسهل على الإنسان إيجاد نفسه في حالة من عدم الفعل. إذا أصبت بمرض خطير، تجد نفسك فجأة منغمساً في عالم منتجات الأدوية الباهظة الثمن، التي ما زال أغلبها في طور التجريب، ويحتاج إلى موافقة

حكومية. وحتى الأدوية غير التجريبية، وغير الجديدة بصفة خاصة (مثل المضادات الحيوية) أدوية تنقذ الحياة، ولكن يُعتقد أن سعرها الباهظ ثمن صغير ندفعه مقابل فعاليتها.

وبقدر ما يتعمق الإنسان في هذا الأمر، بقدر ما يصطدم بمنطق الشركات، بما إن تكلفة إنتاج الدواء قد تكون صغيرة (هي في العادة صغيرة جدا) فإن تكلفة البحث هائلة الحجم، ويجب تغطيتها من المبيعات. ثم يكتشف الإنسان أن معظم تكلفة البحث جاءت إلى الشركات على شكل منح حكومية، وهي جاءت بدورها من الضرائب التي يدفعها المواطنون. وعندما تتعاطى مع عدم حسن التصرف بالأموال العامة في شكل أسئلة توجهها إلى مرشح واعد وتقدمي (بل برادلي، مثلا) سرعان ما تفهم لماذا لا يطرح مرشحون كهؤلاء ذلك الموضوع.

فهم يتلقون تبرعات كبيرة في حملاتهم الانتخابية من شركات الأدوية، ومن المستبعد أن يتحدوا من يساعدونهم. لذلك، تستمر في الدفع والعيش، على فرض إذا كنت محظوظا بما فيه الكفاية ولديك بوليصة تأمين، فإن شركة التأمين ستدفع التكاليف. ثم تكتشف أن محاسبي شركة التأمين أصحاب قرار بالنسبة لمن يحصل على فحص أو دواء باهظ الثمن، ويقررون المسموح والممنوع، والمدة الزمنية والظروف، عندها فقط تدرك كيف أن إجراءات حمائية أولية من نوع لائحة حقوق المريض الحقيقية لم يُصادق عليها بعد من جانب الكونغرس، نظرا لما تتمتع به شركات التأمين من قوة ضغط.

باختصار، أجدني أردد أن محاولات بطولية (مثل محاولة فريديريك جاميسون) لفهم النظام على الصعيد النظري، أو لصياغة ما دعاه سمير أمين فك الصلات بين البدائل، تتزعزع إلى حد كبير، بفضل إهمالهم النسبي للتدخل السياسي الفعلي في أوضاع وجودية، نجد أنفسنا فيها كمواطنين - تدخل ليس بالمعنى الفردي فقط، بل كجزء هام من حركة معارضة واسعة.

من الواضح بالنسبة لنا كمثقفين، أننا جميعا نحمل فهما أو تصوّرا صالحا بهذه الدرجة أو تلك للنظام العالمي (بفضل مؤرخين للعالم وللمناطق منه مثل إيمانويل والبرستين، أنور عبد الملك، ج.م. بلاوت، جانيت أبو لغد، بيتر غران، علي مازروي، وويليام مكنيل)، ومع ذلك خلال المواجهة المباشرة معه في منطقة جغرافية أو تركيبة أو إشكالية محددة يمكن خوض الصراع وربما حتى الفوز.

ثمة عرض مثير للاعجاب لما أعنيه في مقالات بروس روبنز: Feeling Global: Internationalism in distress (١٩٩٩) وتيموثي برينان

Nationalism and Cultural Practice in the Postcolonial World (١٩٩٧) ونيل لازاروس Cosmopolitanism Now
كتب يمثل وعيها الإقليمي وبنيتها المتشابكة في الواقع شهادة على حاسة المثقف النقدي (والمكافح) تجاه العالم الذي نعيشه، وهي مأخوذة كحلقة، وحتى كنتف، من صورة أشمل، يشكلها عملهم وكذلك عمل أشخاص آخرين.

ما يقترحوه يتمثل في رسم خارطة لتجارب كان يصعب تمييزها، وربما رؤيتها قبل عقدين من الزمن، ولكن لم يعد من الممكن في أعقاب الإمبراطوريات الكلاسيكية، ونهاية الحرب الباردة، وانهيار الكتل الاشتراكية وكتلة عدم الانحياز، وظهور حوار الشمال والجنوب في زمن العولمة، نبذها سواء في الدراسات الثقافية، أو دائرة الإنسانيات.

ذكرت بضعة أسماء ليس لمجرد الإشارة إلى أهمية إسهامهم وحسب، ولكن للقفز مباشرة نحو مناطق ملموسة تحظى بالاهتمام العام، حيث توجد إمكانية، وهنا أستشهد ببورديو للمرة الأخيرة، «للتدخل الجمعي». يواصل بورديو القول «كل عمارة الفكر النقدي تكمن في الحاجة إلى إعادة البناء بطريقة نقدية. إعادة البناء هذه لا يمكن أن تتم، كما فكر البعض في الماضي، بواسطة مثقف فرد كبير الشأن، مفكر رفيع الشأن، حاز على كل المصادر الفكرية بمفرده، أو بواسطة ناطق مخول باسم جماعة أو مؤسسة، تفترض الكلام نيابة عن أشخاص بلا صوت، أو نقابة، أو حزب، وهكذا دواليك.

هنا، يلعب المثقف الجمعي [تسمية بورديو للأفراد الذين تشكل محصلة بحثهم أو مشاركتهم نوعاً من المثقف الجمعي] دوراً لا يمكن الاستغناء عنه، بالمساعدة على خلق الشروط الاجتماعية للإنتاج الجمعي ليوتوبيات واقعية».

يتمثل فهمي لهذا الأمر في التركيز على غياب أدنى خطة كبرى، أو مخطط، أو نظرية عظيمة لما يستطيع المثقفون عمله، وغياب أي نوع لغائية خيالية في الوقت الحاضر يمكن القول إن التاريخ يسير في اتجاهها. لذلك، يبتكر الإنسان - بالمعنى الحرفي لكلمة invento اللاتينية المستخدمة من جانب علماء البلاغة للتشديد على إيجاد شيء، أو إعادة تركيب شيء من تمثيلات سابقة، مقابل الاستخدام الرومانسي للإبتكار كشيء تخلقه من عدم - أهدافه بشكل خاطف، أي يضع فرضيات لوضع أفضل من الحقائق الاجتماعية والتاريخية المعروفة.

وهذا بدوره يمكن من الأداء الفكري على العديد من الجبهات، والأماكن، والأساليب التي تحفظ الإحساس بالمعارضة وبالمشاركة الملترمة التي ذكرتها من قبل. من أجل

ذلك، يمكن للأفلام، التصوير، وحتى الموسيقى، إلى جانب فنون الكتابة أن تكون جوانب لهذا النشاط. بعض ما تقوم به كمتقفين ليس مجرد تحديد الوضع وحسب، بل أيضا ملاحظة إمكانات المشاركة النشطة، سواء قمنا بها بأنفسنا، أو اعترفنا بها لدى آخرين شرعوا بالعمل من قبل، أو يقومون به، عمل المثقف كحارس.

النزعة الريفية من الطراز القديم - أنا مختص بالأدب، حقل اختصاصي إنكلترا أوائل القرن السابع عشر - تنأى بنفسها، وتبدو بصراحة غير مثيرة للاهتمام ومحيدة بطريقة غير مبررة. الافتراض حتى إذا لم يكن في وسع الإنسان معرفة كل شيء، أو عمل كل شيء، يجب أن يكون في وسعنا دائما ليس ملاحظة عناصر الصراع أو التوتر أو المشكلة التي يمكن تبينها بطريقة جدلية فقط، ولكن الإحساس أيضا أن أشخاصا آخرين لديهم القرينة نفسها ويعملون في مشروع مشترك.

وجدت مثلا موحيا ولا معالما أعنيه في كتاب آدم فيلبس الأخير Darwin's Worms حيث يكشف اهتمام داروين طيلة حياته بدودة الأرض الوضيعة قدرتها في التعبير عن تنوع الطبيعة وابتكارها دون رؤية الكل سواء كان الطبيعة أو الدودة، وهكذا في بحثه عن دودة الأرض «وضع أسطورة صيانة علمانية محل أسطورة خلق».

هل توجد طريقة غير تبسيطية للتعميم بشأن مكان وشكل تلك الصراعات في الوقت الحاضر؟ سأكتفي بالكلام القليل عن ثلاثة أشياء تستدعي تدخل المثقفين والتناول الموسع من جانبهم. المهمة الأولى حماية وإحباط محاولة تغييب الماضي، ففي تسارع وتيرة التغيير، وإعادة تشكيل التقاليد، وصياغة تاريخ مبسط ومنقح، يوجد الماضي في قلب التنافس الذي وصفه بنجامين باربر، بنوع من التسرع الشديد، كجهاد ضد عالم الماكدونالد. دور المثقف أولا طرح رواية بديلة ومنظور آخر للتاريخ بدلا من تلك التي يقدمها المحاربون باسم ذاكرة رسمية وهوية قومية، الذين يميلون للعمل بتعبيرات وحدات زائفة، واستغلال تمثيلات مشوهة أو مشيطة لجماعات منبوذة أو غير مرغوب فيها، والترنم بأناشيد بطولية تستهدف جرف كل ما يقف في وجهها.

منذ نيتشة على الأقل، تم النظر بطرق مختلفة إلى كتابة التاريخ، ومراكمة الذاكرة، كأحد الأعمدة الأساسية للسلطة، توجيه استراتيجيتها، والحكم على تقدمها. فلننظر، مثلا، إلى الاستغلال المروّع لمعاناة حصلت في الماضي مثل الهولوكوست، وكيف جرى توظيفها كما جاء الشرح في كتابات توم سيغيف، وبيتر نوفاك، ونورمان فنكلشتين. أو إذا بقينا في حقل العودة والتعويضات، فلننظر إلى التشويه الحاقق، والتناسي، وتغييب ذكرى تجارب تاريخية هامة، لا تملك جماعات ضغط ما يكفي من القوة

لطحها، ولذلك يحكم عليها بالإقصاء والتحجيم. هناك حاجة في الوقت الحاضر إلى تواريخ غير ثملة، رزينة، تبين بجلاء تعددية وتعقد التاريخ، دون الخروج باستنتاج أنه يسير إلى الأمام بطريقة مجهولة حسب قوانين يحددها إما المقدس أو الأقوياء.

المهمة الثانية بناء حقول من التعايش بدلا من حقول للمعارك، نتيجة للعمل الفكري. ثمة دروس عظيمة يمكن الخروج بها من عملية نزع الاستعمار، وهي أن نزع الاستعمار بقدر ما كان عملا نبيلًا وتحريرا، إلا أنه لم يحل في الغالب دون ظهور بدائل قومية قمعية بعد الأنظمة الكولونيالية، وأن العملية سقطت على الفور في الحرب الباردة، رغم الجهود البلاغية لحركة عدم الانحياز، وأن تلك العملية تعرضت للتحجيم والتهميش بواسطة صناعة أكاديمية صغيرة حولتها إلى سباق غامض بين خصوم ملتبسين. وقد عالجت بنيتا باري هذه المسألة بشكل بديع في ورقة ظهرت في الآونة الأخيرة.

في السجلات المختلفة حول العدالة وحقوق الإنسان، التي شعر عديد منا بالانخراط فيها، ثمة ضرورة لوجود جزء منها يشدد على الحاجة لإعادة توزيع الموارد، ويدافع عن التزام نظري ضد المراكمة الهائلة للسلطة والمال لأنهما يفسدان الحياة الإنسانية. لا يمكن إيجاد السلام بلا مساواة، هذه قيمة فكرية نحن في أمس الحاجة إلى إعادة تكرارها، وإظهارها، وتعزيزها.

غواية كلمة السلام نفسها أنها محاطة، وفي الواقع مشبعة، بتزلف القبول، المديح غير الإشكالي، والتأييد العاطفي. تضخم أجهزة الإعلام العالمية (كما حدث في الحرب المسموح بها في العراق وكوسوفو) هذا الأمر، تبهرجه، وتبثه بلا تساؤل إلى جمهور واسع يفهم الحرب والسلام كاستعراض للسرور والاستهلاك الفوري.

يحتاج الأمر إلى مزيد من الجهد والشجاعة والعمل والمعرفة لتفكيك كلمات مثل «حرب» و«سلام» إلى عناصرها الأساسية، واستعادة ما وضع خارج عمليات السلام التي صاغها الأقوياء، ثم وضع الحقيقة المفقودة في قلب الأشياء، بدلا من كتابة مقالات عفا عليها الزمن من أجل «ليبراليين» على طريقة أغناتيف، تحث على مزيد من الدمار والموت ضد مدنيين بعيدين.

ربما كان المثقف نوعا من الذاكرة المضادة، بخطابها المضاد الذي لا يمكن الضمير من غض الطرف أو النوم. إن أفضل تقويم، كما قال الدكتور جونسون، هو تخيل الشخص الذي تكتب عنه - الشخص الذي تسقط عليه القنابل في هذه الحالة - يقرأ مقالتك في حضورك.

حتى الآن، بما أن التاريخ لا ينتهي أبدا ولا يكتمل، فإن بعض التناقضات الجدلية

لا تقبل التسوية، ولا التجاوز، وغير قادرة على الانضواء في تركيب أعلى، وأكثر نبلا بلا شك. أقرب الأمثلة بالنسبة لي هو الصراع على فلسطين، الذي آمنت دائما بعدم إمكانية حله ببساطة عن طريق إعادة ترتيب تقنية وكاذبة - في نهاية المطاف - للجغرافيا بما يسمح للفلسطينيين المسلوبين بحق العيش في عشرين بالمائة من أرضهم، التي ستكون مطوقة من جانب إسرائيل، ومعتمدة عليها بشكل كامل. ولن يكون من المقبول أخلاقيا، أيضا، القول إن على الإسرائيليين الخروج من كل فلسطين السابقة، التي أصبحت إسرائيل، ليعيشوا لاجئين كالفلسطينيين.

ومهما جهدت للبحث عن حل لهذه الورطة، لا أستطيع العثور على حل، فالمسألة ليست حالة سهلة لحق مقابل حق. لن أكون مصيبا أبدا إذا حرمت شعبا برمته من أرضه وتراثه، ولكن اليهود، أيضا، يشكلون ما أدعوه بجماعة المعاناة، وقد جلبوا معهم ميراث كارثة هائلة. وخلافا لزييف شتيرنهال، لا أوافق أن غزو فلسطين كان غزوا ضروريا. الفكرة تؤذي حس الألم الفلسطيني الحقيقي، وهو مأساوي، أيضا، بطريقته الخاصة.

تتطلب التجارب المتشابكة، ولكن غير القابلة للتسوية، من المثقف شجاعة القول، هذا ما يوجد أمامنا، بالطريقة نفسها تقريبا، التي أصر عليها أدورنو في كتابته عن الموسيقى، إن الموسيقى الحديثة لن تتصالح أبدا مع المجتمع الذي أنتجها، لكن الموسيقى، ولكن في شكلها الأولى غير المتخلق بعد، ووضومونها وشكلها المصاغ باحتراف يائس، تستطيع العمل كشاهد صامت على البربرية في كل مكان حولنا. يقول أدورنو كل محاولة لدمج عمل موسيقي فردي في إطاره الاجتماعي زائفة. وأنهى محاضرتي بفكرة أن البيت المرحلي المؤقت للمثقف فن متطلب، مُقاوم، ومتعنت لا يستطيع الإنسان معه، للأسف، الانسحاب أو البحث عن حلول، ومع ذلك، في عالم المنفى المتقلقل هذا يستطيع الإنسان أن يدرك للمرة الأولى صعوبة ما لا يمكن إدراكه، ثم يحاول بعدها الاستمرار في المحاولة.

نيويورك ٢٠٠٠